



إن استخدام السلاح الكيميائي ولاسيما غاز السارين يعتبر من أسلحة الدمار الشامل حسب تصنيف الأمم المتحدة ويعتبر هذا الفعل من جرائم الحرب التي تمس الأمن والسلم العالميين وجرائم ضد الإنسانية

وخرق يهدد تقويض القانون الدولي واتفاقياته التي تمنع استخدام هذه الأسلحة ابتداء من اتفاقية جنيف عام 1925 إلى اتفاقية 1972 وأخرها التطور القانوني في اتفاقية 1993 حول امتلاك وتطوير واستخدام السلاح الكيميائي.

وبالرغم إن أطراف النزاع والحرب الدائرة في سورية غير موقعين على الاتفاقية فالحكومة السورية لم توقع عليها وأيضا المجموعات المسلحة لا تعتبر حكومة في أماكن تواجدها ولكن هذا لايعفي أي طرف من الاطراف من المسؤولية والمحاسبة أمام محكمة الجنايات الدولية.

إننا في المجلس الوطني لحقوق الإنسان نعلن إدانتنا واستنكارنا الشديد وقلقنا البالغ على البشرية والإنسانية في سورية لما حصل في الغوطة في ريف دمشق وما قبلها في خان العسل بحلب وأيضا بسراقب بادلب باستخدام السلاح الكيميائي من أي طرف كان من أطراف النزاع ونطالب بالتحقيق العادل والشفاف والمحايد للوقوف على الحقيقة من اجل تحديد هوية الفاعلين ومحاسبتهم بإحالتهم إلى محكمة الجنايات الدولية عبر آليات مجلس الأمن والقانون الدولي .

الناطق الرسمي

رئيس المجلس الوطني لحقوق الإنسان -سورية

قتيبة قاسم العرب

شارك مع اصدقائك: